من أجل عالم عربي يسوده الرخاء والعدل

الإسكوا في الذكرى الأربعين

الاسكوا
الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

من أجل عالم عربي يسوده الرخاء والعدل

الإسكوا في الذكرى الأربعين

الاسكوا
الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المصدر: الإسكوا

نقف اليوم، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في عامها الأربعين، والمنطقة العربية تسلك درب التغيير الاجتماعي والسياسي. تغيير أياً كانت طبيعته، لن يمرّ من غير أن يترك بصمات على المسارات والنماذج الإنمائية العالمية. وإذ نعتز بمساهمتنا مع هذه اللجنة في تحقيق مكاسب إنمائية وتجديد الفكر الإنمائي في المنطقة، نؤكد التزامنا بدعم الحكومات والشعوب العربية من أجل مستقبل يسوده الرخاء والعدل.

ونحن في الإسكوا، نعمل مع العالم العربي ومن أجله. وننطلق من التزامنا حيال المنطقة برسالة إنمائية عالمية، هي حق لكل إنسان أياً كان عرقه أو انتماؤه أو أصله أو جنسه. نعمل مع الحكومات ونتعاون مع منظمات المجتمع المدني وشبكات الخبراء لبناء التوافقات وعقد الاتفاقات، ونحرص على أن تكون الاستراتيجيات والنُهج الإنمائية وليدة إرادة سياسية وطنية مدعومة بالمعارف والوقائع، يؤيدها زخم إقليمي يعزز موقع المنطقة ودولها في المحافل الدولية.

وقد حرصت الإسكوا، بتوجيه من الأمناء التنفيذيين على مر السنين الأربعين الماضية، على الشراكة مع جامعة الدول العربية في جميع القطاعات. فمنطقتنا هي من التنوع والغنى، ما يتيح لها أوفر الفرص للتكامل في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والبيئة، وهي من التشابه والتماثل ما يتيح لها تعظيم الفائدة من هذا التكامل. وهذا التوجه تؤيّده البيانات، والبحوث، والخبرات، وكلّها تؤكد على دعم التكامل وإن بدت الأطر العالمية والإقليمية غير رحبة أحياناً. وقد نجحنا في تقريب المسافات بين الدول العربية لعقد اتفاقات بشأن استراتيجيات ومبادرات مشتركة في مجالات حيوية، في تغيّر المناخ، وتيسير النقل، وتمكين الشباب والمرأة، إلى جانب العديد من المجالات الأخرى. وصحيح أن طريقنا في هذا المسار لم تكن دائماً ممهدة، وأن التحديات بدت مستعصية أحياناً، لكن الثمار هي مبرر كافٍ للجهود

المبذولة، ولتجديد الالتزام اليوم، بعد أربعين عاماً، بالتكامل الإقليمي حجر أساس للتنمية العادلة في العالم العربي.

ونحن إذ نتطلع إلى مواصلة الطريق، نسعى دائماً إلى السير مع الدول حتى تأتي رؤيتنا تعبيراً عن أولوياتها واحتياجاتها. والأولويات السبع التي نحددها في هذا الكتيّب تختصر اهتمامات الدول في مجموعة واسعة وشاملة من البرامج والأنشطة، والمنشورات المقررة، والمشاريع والمبادرات العملية في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية.

ونحن نؤكد على أن أي رؤية إنمائية للعالم العربي لا يمكن أن تغفل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي التنمية. ونتتبع عن كثب أثر الاحتلال على الشعب الفلسطيني وانعكاساته على العالم العربي. ولم نوفّر جهداً في دعم التنمية في فلسطين، في أشد الظروف وأصعبها. وسنواصل دعمنا لهذه القضية ودفاعنا عن حقوق الشعب الفلسطيني المكرسة في المواثيق الدولية.

وإذ نتابع الاضطرابات التي تشهدها المنطقة اليوم، ندرك بمزيد من اليقين دور السياسات الإنمائية في ضمان حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والاستقرار، ودور المجتمع الدولي في تحقيق السلام والأمن. وهذه حقوق لا تقتصر على إنسان دون آخر، بل هي للجميع مهما اختلفت احتياجاتهم وانتماءاتهم وأوضاعهم الاجتماعية. تلك هي بعض الدروس التي نسترشد بها بينما العالم على مشارف خطة جديدة للتنمية لما بعد عام 2015، ومجموعة أهداف طموحة للتنمية المستدامة.

ونحن ندرك جيداً أن عملنا إنما يُنجز على مراحل، وأن السياسات والأطر المعروضة في هذا السياق والهادفة إلى تحقيق تنمية عادلة وشاملة ومستدامة تتطلب التزاماً قوياً منّا، ومن كل فرد ومؤسسة ودولة. ونحن على ثقة بأن هذا الالتزام سيكون هو الأساس للعمل المنهجي المشترك في المستقبل، يجمعنا حول أولويات محدّدة، تلتقي على خيار واحد هو المستقبل الأفضل لمنطقتنا وكل فرد فيها.

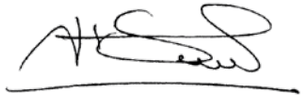

ريما خلف
الأمينة التنفيذية

الإسكوا في سطور

التأسيس والمهمات

تأسست الإسكوا في عام ١٩٧٣ وهي واحدة من اللجان الإقليمية الخمسة للأمم المتحدة. تشكل الإسكوا جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتضم في عضويتها 17 دولة عربية. مهمة الإسكوا هي دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء وتعزيز التعاون فيما بينها.

الشُّعَب والمراكز في الإسكوا

- سياسات التنمية المستدامة
- التنمية الاجتماعية
- التنمية الاقتصادية والعولمة
- الإحصاء
- التكنولوجيا من أجل التنمية
- مركز المرأة
- القضايا الناشئة والنزاعات
- مركز الإسكوا للتكنولوجيا في عمان

كيف تعمل الإسكوا

الأبحاث

تجري الإسكوا الأبحاث وتعدّ الدراسات في مجال السياسات بشأن جميع جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتتعاون مع واضعي السياسات، والمجتمع المدني، والخبراء، والجهات المعنية في إنتاج المعرفة وتبادلها.

الاجتماعات الرفيعة المستوى

تنظم الإسكوا مؤتمرات رفيعة المستوى واجتماعات على المستوى الحكومي وحلقات عمل لبناء القدرات في مجال معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وتشكل الإسكوا منتدىً إقليمياً لكبار المسؤولين في الدول الأعضاء لتنسيق المواقف في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقد على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الخدمات الاستشارية

توفر الإسكوا خدمات فنية واستشارية للدول الأعضاء وتستجيب لطلبات الدول المتعلقة بدعم الجهود الإنمائية على الصعيد الوطني. وتقدم الإسكوا التدريب والمساعدة المتخصصة في وضع القواعد والمعايير وفي صياغة السياسات والآليات وتنفيذها.

الشراكات

تعمل الإسكوا بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومنظمات عربية أخرى وبالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة وبرامجها في المنطقة. وتبني الإسكوا شراكات أيضاً مع منظمات وشبكات المجتمع المدني.

التنمية البشرية الشاملة

تعمل الإسكوا في مجالات

- الفقر المتعدد الأبعاد
- السياسة المالية العامة
- الهجرة وتحويلات العمال
- القطاع غير المنظم
- الحوكمة الاقتصادية
- أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015
- الفقر في المناطق الحضرية
- الفقر والفوارق بين الجنسين

من أجل عالمٍ خالٍ من
الفقر بمختلف أبعاده

حققت البلدان العربية في العقود الأخيرة تقدماً ملموساً في عدد من المؤشرات الاجتماعية، ولا سيما مؤشرات الصحة والتعليم والإسكان. لكن هذا التقدم لم يكن متسقاً بين البلدان العربية، ولا حتى ضمن مناطق البلد الواحد. فالفوارق شاسعة في المنطقة بين البلدان المنتجة وغير المنتجة للنفط، وأقل البلدان نمواً، والبلدان المتأثرة بالنزاعات. والفجوة كبيرة داخل البلد الواحد، بين المناطق الحضرية والريفية ولا تزال تتسع بين المجتمعات المحلية مع ازدياد الفقر في المناطق الحضرية ولا سيما في المدن الشديدة الاكتظاظ.

وكانت المنطقة العربية في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، قبيل تأسيس الإسكوا، تشهد مرحلة إيجابية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فانتشر نموذج دولة الرعاية مع سعي الحكومات في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى توسيع تغطية الخدمات التي تقدمها. وأصبحت الدولة المصدر الرئيسي لفرص العمل في عدد من البلدان؛ واعتمدت الأسر على دعم الغذاء والطاقة لتلبية احتياجاتها الأساسية؛ وازداد الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية بشكل مطرد. ومع ارتفاع النمو في الاقتصادات النفطية وازدياد التحويلات الواردة منها في أواخر السبعينات، تغيرت الأنماط الاستهلاكية في المنطقة. فازداد الرخاء، لكن سرعان ما صحبته ظاهرة عدم المساواة. وفي الثمانينات والتسعينات، اصطدم العالم العربي، شأنه شأن المناطق النامية الأخرى، بالآثار السلبية لسياسات التكيّف الهيكلي، فتقلص الحيز المالي وتراجعت الخدمات الاجتماعية. ومع انتشار الفساد وعدم الكفاءة في بعض البلدان العربية، واعتماد بعضها بشكل كبير على النفط وافتقار اقتصاداتها إلى التنوع، وتراجع قطاعَي الزراعة والصناعة في معظم بلدان المنطقة، تعرّضت البلدان العربية لصدمات اقتصادية من أبرز آثارها الفقر، وتعذّر تلبية الاحتياجات، وضعف استغلال القدرات المتوفرة فيها.

الفقر لا يقتصر على فقر الدخل...

عند استخدام خط الفقر الدولي المحدد عند 1.25 دولار أمريكي في اليوم تبدو معدلات الفقر في المنطقة العربية أقل بكثير من المعدلات المحتسبة استناداً إلى خطوط الفقر الوطنية التي تعتبر أقرب إلى الواقع

خط الفقر الدولي

1.25 دولار أمريكي في اليوم

%4.1
المنطقة العربية

معدلات الفقر في مناطق آخرى

المناطق النامية	أوروبا وآسيا الوسطى
%21.4	%0.4

الالتزام بمنهجيات تراعي خصائص المنطقة

لم تحرز المنطقة تقدماً كبيراً في مجال القضاء على الفقر خلال السنوات العشر الأخيرة. ولم يتفق العالم العربي حتى الآن حول مفهوم الفقر وعدد الفقراء، لكن من المؤكد أن حصر تقييم الفقر بفقر الدخل استناداً إلى خط الفقر المحدد بـ1,25 دولاراً أمريكياً في اليوم لا ينطبق على المنطقة. فالمنهجيات المعتمدة في المنطقة لقياس فقر الدخل غير متسقة. ولمعالجة هذه المشكلة، تعمل الإسكوا مع جامعة الدول العربية والحكومات على وضع منهجية عربية موحدة لقياس الفقر، من خلال

حصر تقييم الفقر بفقر الدخل استناداً إلى خط الفقر المحدد ب 1.25 دولار أمريكي في اليوم لاينطبق على المنطقة العربية

المواءمة بين المسوح، والمؤشرات، والنُهج التحليلية المعتمدة. كذلك تعمل الإسكوا على تصنيف البيانات والمؤشرات حسب الجنس وحسب عدد من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تحدد مختلف الفئات الاجتماعية على المستوى الوطني.

وستستكمل الإسكوا الجهود المبذولة خلال السنوات الماضية لمواكبة التحوّل العالمي في مفهوم الفقر والانتقال من قياس فقر الدخل إلى قياس الفقر المتعدد الأبعاد. وبات هذا التحوّل في مفهوم الفقر واضحاً في الخطاب الإنمائي في المنطقة فأصبح الفقر يعتبر نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية. وباتت مجالات مختلفة، من الصحة والتعليم، إلى الوصول إلى الأسواق والموارد، إلى إعلاء الصوت والمشاركة، معنية بتحقيق الرفاه العام ومعه سبل العيش، ونوعية حياة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. وقد ساهمت الإسكوا على مر السنين في هذا التحول من خلال عدة أنشطة على الصعيد الوطني في بلدان مختلفة هي الأردن والعراق ولبنان. وهي ستعمل، بالتعاون مع عدد من الشركاء، على وضع دليل للفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة بحلول عام 2015، بعد أن أطلقت نهجاً ابتكارياً لقياس الفقر في المناطق الحضرية في عدد من المدن العربية هي نواكشوط في موريتانيا، وتونس العاصمة، وطرابلس في لبنان، والخرطوم في السودان.

خط الفقر الوطني

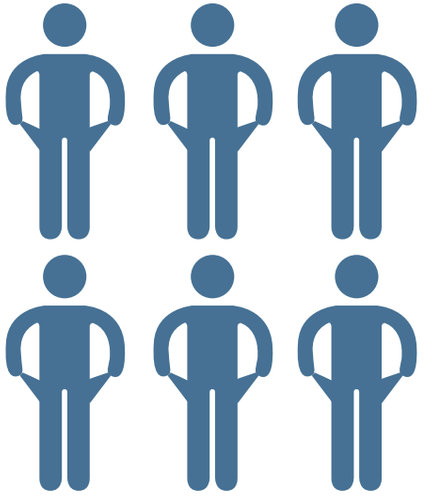

3.6 دولار أمريكي في اليوم

%23.4
المنطقة العربية

الالتزام بدعم الدولة الإنمائية

ستواصل الإسكوا تحسين عملية قياس الفقر من خلال إعادة صياغة معايير القياس النقدي وتطوير معايير قياس متعددة الأبعاد تراعي خصائص المنطقة. وفي الوقت ذاته، ستعمل على إيجاد نهج تكون فيه مكافحة الفقر جزءاً من برنامج إنمائي شامل وواسع النطاق. وبما أن الخطاب الإنمائي ينبغي أن يضع الشعوب وتطلعاتها في صلب اعتباراته، لا بد من توضيح التحديات التي تواجه المنطقة في مختلف المجالات كالاقتصاد، والاجتماع، والبيئة، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والإدارة، ومن وضع أدلة ومؤشرات جديدة. ويهدف تقرير آفاق التنمية العربية لعام 2015 إلى وضع إطار جديد لتحديد مقياس للتنمية يأخذ في الاعتبار النقاشات العالمية الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015، ويكون قابلاً للتطبيق في عمليات التخطيط وصنع السياسات في البلدان العربية.

وقد كان للإسكوا دور أساسي في دعم حكومات المنطقة في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية، وفي متابعة الأهداف الإنمائية للألفية، وتحليلها، ومواءمتها مع السياقات الإقليمية والوطنية. وكانت حصيلة هذه التجربة مجموعة من الدروس المستفادة، بعضها يمكن تطبيقه على الصعيد العالمي، وبعضها خاص بالمنطقة أو بمجموعات من البلدان، لكنها على اختلافها تصب في اتجاه واحد: ضرورة تناول مجموع البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنظم العلاقات بين الأفراد والجماعات وفقاً لتصنيفات كالدخل، والجنس، والانتماء الاجتماعي، والانتماء الجغرافي، وغير ذلك. وقد تبيّن، من خلال العمل في مجال الفقر وعدم المساواة والتنمية البشرية طوال العقدين الماضيين، أن الفقر ليس مجرد أثر تراكمي لعدم كفاءة الأسواق، ولا نتيجة لافتقار الفقراء إلى القدرات، بل نتيجة للنموذج الإنمائي السائد. فلمعالجة قضية الفقر لا بد من إصلاح النموذج المعتمد في التنمية. وقد أوجدت المنطقة فرص عمل، لكنها لم تكن كافية ولم تكن في أكثر القطاعات استدامة، ولم تتناسب في حالات كثيرة مع الموارد البشرية المتوفرة. وارتفعت معدلات التعليم، لكن نوعيتة ما زالت دون المستوى المطلوب. أما انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية فلا يمكن معالجتهما خارج إطار يتناول الفوارق بين الفقر في المناطق الحضرية والفقر في المناطق الريفية من جهة، والعلاقة بين أمن المياه والطاقة والغذاء من جهة أخرى. وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى. وتدعم الإسكوا، في إطار عملها مع الحكومات العربية، الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية المتكاملة

الفقر هو نتيجة النموذج الإنمائي السائد ولا بد من إصلاح النموذج لمعالجة الفقر

شهادة

إبراهيم العيساوي
معهد التخطيط القومي، القاهرة

ومن المهم ... أن تنطلق عملية تقدير خط الفقر من منطلق إنساني أو أخلاقي، وأن تبتعد عن التقديرات الجائرة التي تهبط بالحاجات إلى مستوى لا يتفق مع أي تصور مقبول للوجود أو العيش الطيب، وتؤدي إلى نتائج توحي بضعف انتشار الفقر، وتضعف بالتالي من الدافعية المطلوبة لشن هجوم كاسح على الفقر، كما تؤدي إلى اختزال إجراءات مكافحة الفقر في إجراءات متواضعة ومنقطعة الصلة بالمجرى العام للتنمية.

والشاملة، التي تفوق السياسات القطاعية القصيرة الأجل والمحدودة المدى في إمكانات نجاحها.

وهذا من الدروس المكتسبة التي ينبغي حملها إلى المفاوضات العالمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015. وانطلاقاً من موقعها في قيادة العملية الجارية على مستوى الحكومات في المنطقة لوضع تصور عربي حول أهداف التنمية المستدامة، تسعى الإسكوا إلى تشجيع اعتماد نهج متكامل في وضع الأهداف الإنمائية الجديدة، يؤدي إلى وضع نموذج إنمائي يتسم بالإنصاف والشمول والاستدامة. كما تسعى الإسكوا إلى تضمين النموذج الإنمائي العالمي مبدأي السلام والأمن، لإدراكها ما يسببه عدم الاستقرار والعنف من آثار سلبية على التنمية البشرية، كما حصل في السودان والعراق واليمن.

ماذا بعد: القضاء على عدم المساواة والإقصاء

طرأت تغيّرات كبيرة على العالم العربي في السنوات الثلاث الماضية. فسقطت أنظمة، وبطلت مفاهيم، وانكشفت مَواطن ضعف عديدة. والأهم في هذه التغيّرات أنها حملت معها فرصاً جديدة للدفاع عن قضايا مثل العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وعدم المساواة. فقامت بعض البلدان بإجراء تحولات سياسية ومؤسسية بينما باشرت بلدان أخرى عمليات الإصلاح. وستواصل الإسكوا عملها مع جميع بلدان المنطقة لضمان بناء العقود الاجتماعية الجديدة على المبادئ التالية:

1. تفادي الاستقطاب والفرقة ومعالجة الأسباب الرئيسية للفقر، وعدم المساواة، والإقصاء على المستويات العالمية والوطنية والمحلية؛

2. اعتماد نهج قائم على الحقوق في إدارة الموارد الطبيعية والمالية والاجتماعية. فالسياسات التي تهدف فقط إلى إعادة تنظيم توزيع الخدمات الحكومية ما عادت تلبي مطالب الشعب، والسياسات التوزيعية غير الشاملة وغير المستدامة ستزيد المخاطر التي تهدد التماسك الاجتماعي؛

3. وضع نُظم شاملة للحماية الاجتماعية: فالحد الأدنى من الحماية الاجتماعية يمكّن الدولة من تأمين السلع والخدمات الأساسية لمواطنيها ليس تلبيةً لاحتياجاتهم الأساسية فحسب بل لضمان كرامتهم رجالاً ونساءً، أسراً ومجتمعات.

وهذا مجال جدير بالاهتمام والبحث على أساس تجارب من المناطق النامية الأخرى، وعلى ضوء الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي تجتاح العالم العربي. وستسعى الإسكوا جاهدة لإيجاد تطبيقات عملية ونظرية تضمن العمل على القضاء على الفقر ليس كهدف نهائي، بل كهدف يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بمعناها الأوسع.

تنمية اقتصادية شاملة وعابرة للحدود الوطنية

التكامل الاقتصادي الإقليمي

تعمل الإسكوا في مجالات

- التقارب في سياسات الاقتصاد الكلي
- تنسيق السياسات الاجتماعية
- تحويلات العمال
- تمويل التنمية
- معاهدات الاستثمار الثنائية
- التكامل في أنظمة النقل والبنى الأساسية
- مفاوضات منظمة التجارة العالمية
- الاتحاد الجمركي العربي
- صناديق التنمية العربية
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص

يركز خطاب التكامل الإقليمي منذ عقود على تحقيق التكامل في الاقتصادات العربية. وقد سعى العرب أحياناً إلى التكامل الاقتصادي كعلاج ناجع لجميع المشاكل، وأهملوه أحياناً أخرى كحلم صعب التحقيق، فبقي التكامل مشروعاً غير محسوم في السياسات الإقليمية. وبعد مرور 16 عاماً على توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورغم صدور عدد من القرارات وإطلاق عدد من المبادرات الداعمة للتكامل الاقتصادي، لم تُحدّد بعد آليةٌ لدفع هذا المشروع، أو مسارٌ مشترك، واقعي، وفعال يؤدي إلى تحقيقه. ولا بد من التسليم بوجود فجوات تحول دون الربط بين البنى الأساسية المتوفرة، والمعرفة الفنية اللازمة للتنفيذ، والإطار السياسي الذي يحدد نهج التكامل الاقتصادي في العالم العربي. فأي مستقبل للاقتصاد العربي؟

شهادة

بدر مال الله

المدير العام، المعهد العربي للتخطيط، الكويت

بالنظر إلى تدني معدلات التجارة البينية العربية والتصنيع، يمكن أن تساهم سلاسل القيمة العربية في حل مشاكل بطء النمو وارتفاع البطالة. والاقتصادات العربية غير متشابهة، لذلك يمكن أن تشكل سلاسل القيمة الإقليمية أساساً للتكامل الاقتصادي. فباستطاعة المهاجرين العرب في البلدان المتقدمة توفير المهارات الفنية...، وتؤمن الاقتصادات العربية الغنية بالنفط الأموال اللازمة، والاقتصادات الكبرى اليد العاملة والأسواق التي يمكن أن تضمن نجاح سلاسل القيمة في مجال الإنتاج، شرط تنفيذ السياسات الصحيحة.

الالتزام بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما بعدها

تركز جهود التكامل الاقتصادي في المنطقة على تيسير التجارة البينية لما لها من آثار إيجابية على النمو. وفي ظل انخفاض معدلات التجارة بين بلدان المنطقة العربية عن أي منطقة أخرى في العالم، كان لا بد من تشجيع التجارة البينية مع التركيز على تخفيض الحواجز الجمركية. واستكمالاً لهذه الجهود، بادرت الإسكوا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، إلى المواءمة بين نظم النقل داخل المنطقة، لأهميتها في تسهيل حركة السلع عبر الحدود. وقد شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة نمواً في التجارة البينية، وإطلاقَ عدد من الخطط والمشاريع التي بلغت مراحل مختلفة من التنفيذ، أبرزها الاتحاد الجمركي العربي المقرر تنفيذه بحلول عام 2015. غير أن النمو الناتج من التجارة البينية لا يزال متواضعاً، وكذلك التقدّم في تنفيذ البنى الأساسية والربط اللوجستي.

وتسعى الإسكوا إلى شق طريق جديد نحو التكامل الاقتصادي العربي. وهي تعمل على رصد الفجوات والفرص القائمة، وتحديد الاحتياجات الفنية، ودراسة عدد من نماذج التكامل من أجل تقييم تكاليفها وفوائدها. فتقدم الدعم في هذا الإطار لعمليات التخطيط في عدد من البلدان ذات الاقتصادات المتنوّعة مثل الأردن وتونس والمملكة العربية السعودية، حيث يكون التكامل الإقليمي عنصراً هاماً في صنع القرارات على مستوى كل بلد. ومن أبرز عناصر هذا النهج أنه لا يحصر التكامل الاقتصادي بتيسير التجارة داخل المنطقة.

واستناداً إلى التجارب المتراكمة على مر السنين، وإلى أدوات النمذجة المستخدمة في استشراف سيناريوهات مختلفة، ترى الإسكوا أن التكامل الاقتصادي العربي يجب أن ينطلق من التقارب في سياسات الاقتصاد الكلي ليس فقط لتيسير التجارة داخل المنطقة بل ايضاً لزيادة المشاركة في الأسواق العالمية. فالتقارب في سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات المصرفية والمالية، واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية يؤدي إلى إنشاء سلاسل قيمة عربية على صعيد المنطقة، ويزيد الاستثمار

التكامل الاقتصادي العربي ينطلق من تقارب سياسات الاقتصاد الكلي لتيسير التجارة داخل المنطقة وأيضاً لزيادة المشاركة في الأسواق العالمية

العالم العربي بحاجة إلى اقتصاد عربي...

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا)

ما قبل غافتا
المتوسط للفترة 2001-2004

ما بعد غافتا
المتوسط للفترة 2005-2008

ملاحظة: تم التوقيع على اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 1997 ودخل حيز التنفيذ في عام 2005. أما منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (أفتا) فتم اعتمادها في عام 1992 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1993. والمقصود بالتجارة مجموع الصادرات والواردات. المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة إحصاءات التجارة.

%10.1
نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة العربية

منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (أفتا)

المتوسط للفترة 2005-2008

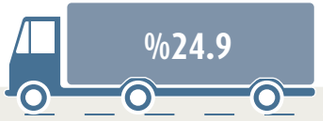

المباشر الأجنبي، فتتحسن التجارة داخل المنطقة وتزداد قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. ومن دون هذا التقارب، لا يمكن تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ولا الاتحاد الجمركي العربي ولا أي مبادرة مشابهة تنفيذاً كاملاً.

أما في مجالات الصناعة، والزراعة، وإيجاد فرص العمل، وإدارة الموارد الطبيعية، وتحسين مستوى التكنولوجيا لتعزيز اقتصادات المعرفة، فلا بد من التوصل إلى رؤية مشتركة وتنسيق الاستراتيجيات لتحقيق فوائد مشتركة. وتعمل الإسكوا على تأمين المعارف العلمية والأدوات اللازمة لتحقيق التقارب في سياسات الاقتصاد الكلي، ودعم التحولات الناتجة من هذا التقارب على صعيد البلدان والقطاعات. وستواصل الإسكوا دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تحسين البنى الأساسية المؤاتية للتكامل الاقتصادي، من خلال جملة أمور، منها إحراز تقدم في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإنشاء الاتحاد الجمركي العربي، وتعزيز الربط اللوجستي عبر شبكات النقل في المنطقة.

ماذا بعد: تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار من المساواة

تعود فكرة التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى القرن الماضي وهي جزء من مشروع تاريخي كبير هو تحقيق الوحدة العربية. أما اليوم فقد أصبح التكامل الاقتصادي حاجة إنمائية ماسة للمنطقة العربية أكثر من أي وقت مضى. فمن الأزمات المالية التي اجتاحت العالم وكان لها أثر كبير على المنطقة العربية، إلى الاضطرابات السياسية الأخيرة، بات واضحاً أن قدرة البلدان على مواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا تكتمل إلا في إطار إقليمي يسهل اندماجها بشكل عادل في الأسواق العالمية وفي البنى السياسية التقدمية.

وستدفع الإسكوا باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار أوسع من الاستقرار السياسي، والحماية الاجتماعية على مستوى المنطقة، وصولاً إلى المواطنة العربية. ولا بد في هذا الإطار من إقرار حد أدنى من الحماية الاجتماعية الشاملة يلبي احتياجات الأفراد ويضمن حقوقهم عبر الحدود الوطنية. وتعمل الإسكوا مع شركائها على جمع البيانات وتحليلها واقتراح سياسات في مجال الهجرة الدولية والإقليمية (للنساء والرجال) لتوجيه العمل على التكامل الاقتصادي والحماية الاجتماعية في العالم العربي.

ولضمان تنقل السلع والمعارف والبشر في مساحة من الحرية والفعالية والأمان، يجب دعم سياسات التقارب الاقتصادي بالتدابير التالية:

- تنسيق السياسات الاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة، ومعالجة قضايا الهجرة والحماية الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل لائق للجميع؛
- إجراء إصلاحات سياسية ولا سيما في مجالات حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون؛
- وضع سياسات إنمائية لإزالة العوائق التي تحول دون إنصاف النساء والفئات الضعيفة في الحصول على الخدمات والموارد والفرص الاقتصادية.

هذا هو التحدي المطروح لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في المنطقة خلال السنوات المقبلة والفرصة المتاحة لها. وعلى الإسكوا والأمم المتحدة والعاملين في مجال التنمية تأمين المعارف والأدوات اللازمة لدعم هذه الرؤية، والمساعدة في تصميم الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية الرامية إلى تحقيق تقارب على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وبناء القدرات اللازمة للتنفيذ.

دور البيانات والتكنولوجيا

التنمية القائمة على المعرفة

تعمل الإسكوا في مجالات

- بناء القدرات في مجال النظم الإحصائية الوطنية
- الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية
- المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية
- الإحصاءات الحيوية والديمغرافية
- إحصاءات العمل والهجرة
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقتصاد المعرفة
- المحتوى العربي على شبكة الإنترنت
- حوكمة الإنترنت والتشريعات السيبرانية
- الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- الحكومة الإلكترونية والمتنقلة
- التقدم العلمي ونقل التكنولوجيا

سعت حكومات المنطقة في العقود القليلة الماضية إلى التخلص من آثار الاستعمار وعدم الاستقرار، وتسريع عجلة التصنيع والتنمية الاقتصادية. لكن هذا المسعى أعاقه النقص في المعرفة، ولا سيما بالمقارنة مع العصور العربية الذهبية، عندما كانت المنطقة رائدة في مجالات العلم والفن والأدب. أما اليوم، فمعدلات النشر والترجمة متدنية في المنطقة، والاستثمار في البحوث قليل، ولا تؤمن المؤسسات الدعم الكافي للابتكار في مجالي العلوم والإنسانيات. ولهذا التراجع أثر مباشر على مسار التنمية في المنطقة.

الالتزام بالتخطيط القائم على المعرفة

المنطقة العربية بأمسّ الحاجة إلى بيانات موثوقة، قابلة للمقارنة، ويمكن الحصول عليها بسهولة. وقد أقرت بهذه الحاجة الأممُ المتحدة، والحكومات العربية، والكيانات الإنمائية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات البحث، والخبراء. وتعاونت الإسكوا خلال السنوات الماضية مع عدد من الدول العربية على تحسين البنى الأساسية الوطنية للإحصاءات الرسمية، بما يتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية. ودعمت إنشاء أطر تنظيمية لإنتاج البيانات وإدارتها، تضمن استيفاء البيانات المنتجة وطنياً وإقليمياً للمعايير الدولية. وأولت اهتماماً خاصاً لإحصاءات الجنسين التي تهم المنطقة، وعلى تصنيف البيانات حسب الجنس.

وعملت الإسكوا منذ التسعينات على اعتماد نهج متكامل في إنتاج البيانات واستخدامها، من خلال تنفيذ استراتيجية على مستوى المنطقة بشأن تطبيق نظام الحسابات القومية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية تخضع للتنقيح مع كل مرحلة من مراحل التنفيذ. ومن خلال استخدام مجموعة من التصنيفات والتعاريف المتسقة، وبالاستناد إلى نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية ومصفوفة الحسابات الاجتماعية، تسعى الإسكوا إلى وضع إطار للحسابات القومية يسجل المتغيرات الاجتماعية والبيئية إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية. والهدف من هذا الإطار هو وضع مصفوفات اقتصادية وبيئية واجتماعية لإجراء تحليلات شاملة والاستناد إليها في وضع خطط إنمائية دقيقة وشاملة في مختلف القطاعات.

كذلك تعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء على دعم الحكومات الإلكترونية باعتبارها تسمح بالتخطيط المتكامل، وتتيح تقديم الخدمات بكفاءة وإنصاف، وتساهم في تعزيز المواطَنة القائمة على المشاركة. وقد بدأت بدعم الحكومة المتنقلة بهدف تحسين الوصول إلى الخدمات وتوسيع نطاقها. وستقود المبادرات الإقليمية لقياس الإدارة الإلكترونية وأثرها على التنمية، ودورها في زيادة وصول العاملين في القطاع العام إلى المعرفة والمعلومات، وتبادل المعرفة والمعلومات بين الحكومات والمواطنين.

وقد عملت الإسكوا في السنوات الأربعين الماضية على تشجيع التخطيط للتنمية القائمة على المعرفة، وركزت على أهمية البحث والتحليل، وعلى حق الوصول إلى المعرفة والمعلومات باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وهي على اقتناع وطيد بأن المجتمع المتقدم لا بد وأن يكون مجتمع معرفة. فالمنطقة لا تحتاج فقط إلى سياسات إنمائية أفضل، بل تحتاج أيضاً إلى مواطنين متمكنين، وبالتالي إلى تنمية أكثر استدامة.

شهادة

عُلا عوض

مديرة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

تمكّنا، بمساعدة الإسكوا، من تدريب عدد من الخبراء في مجالات إحصائية عدة: مؤشرات الأسعار، والحسابات القومية، والقوة العاملة (القطاع غير المنظم)، وغيرها. كذلك ساهمت الإسكوا في تحسين التنسيق في مجال الإحصاء بين البلدان العربية، وفي اعتماد وتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.... وشاركت بفعالية في جميع الأنشطة والمؤتمرات التي عقدت في فلسطين، وساهمت في ردم الهوة بين المكاتب الإحصائية وصانعي القرار والسياسات. ونحن، في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ممتنون لدعم الإسكوا لنا في إدارة عملنا في ظروف الاحتلال الصعبة وما تنطوي عليه من تحديات كبيرة.

الوصول إلى المعرفة...

البلدان العربية التي اعتمدت قوانين لحرية الوصول إلى المعلومات:

الأردن، تونس، اليمن

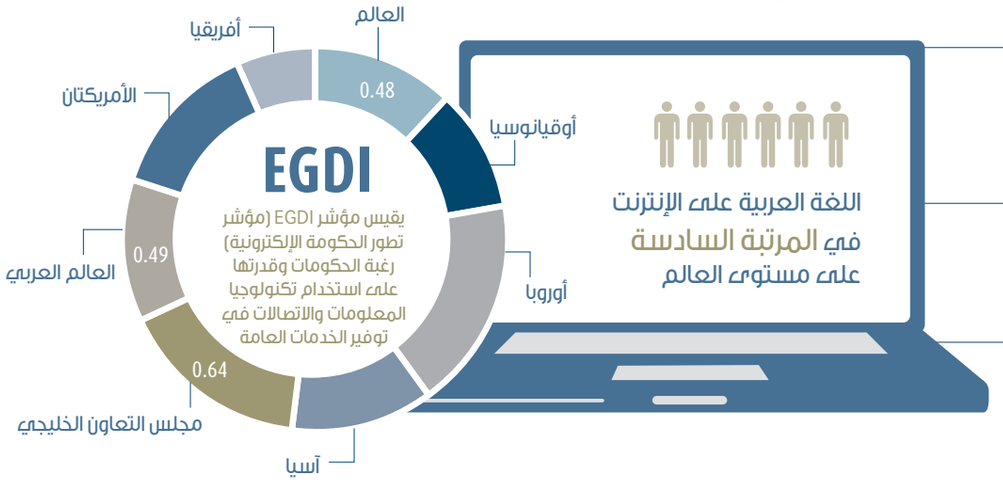

انتشار الإنترنت حالياً:

العالم 35.7%

النمو 12.4% (2012-2005)

العالم العربي 34.8%

النمو 21.9% (2012-2005)

البلدان النامية 27.5%

النمو 19.2% (2012-2005)

الالتزام بتحسين الوصول إلى التكنولوجيا والاستفادة منها

معظم سكان المنطقة العربية من الشباب، ولذلك تزداد الحاجة إلى ابتكار طرق غير تقليدية للحصول على المعلومات وتبادلها. ومن الدواعي الأخرى لهذه الحاجة، عدم كفاية البنى الأساسية المتوفرة (من إنترنت وكهرباء وحتى مدارس في بعض الأماكن)؛ وعدم القدرة على الوصول إلى هذه البنى ولا سيما بالنسبة إلى السكان الفقراء وفي المناطق النائية، وللنساء والفتيات في بعض الحالات؛ وعدم الفهم الكافي لإمكانيات التكنولوجيا. وقد أطلقت الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية عدداً من المبادرات الإقليمية لتطوير صناعة المحتوى الرقمي العربي وتعزيز الهوية العربية في الفضاء السيبراني، وتحسين نوعية المحتوى العربي على الشبكة، وذلك من خلال تطوير نظام أسماء النطاقات العربية.

وتشجع الإسكوا على تسخير التكنولوجيات الجديدة لخدمة الاحتياجات المعرفية في المنطقة. وتعمل مع الحكومات على تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي، وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتشريعات السيبرانية، والبنى الأساسية اللازمة لزيادة الاستفادة من التكنولوجيا. وتتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني، والعديد من الخبراء للبحث في التطبيقات العملية للتكنولوجيا ولتحديد احتياجات التنمية المحلية، اقتناعاً منها بأن الوصول إلى المعارف التكنولوجية وتكييفها مع الحاجات المحلية جزء لا يتجزأ من التنمية البشرية في المنطقة. وفي إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا في عمّان، وهو الأوّل من نوعه في المنطقة، دليل على السعي المستمر إلى تحسين مستويات التكنولوجيا ودعم الابتكار لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

شهادة

سامي بيضون

شريك إداري، صندوق الحاضنة اللبنانية للتكنولوجيا والصحة (بيريتك)

تمكنا، من خلال العمل مع مركز الإسكوا للتكنولوجيا في عمّان، من دعم جهود موقع "Cook & Eat Lebanese" الذي أنشأته مجموعة من الشباب المبتكرين باستثمار مبلغ 250000 دولار أمريكي. وتعتبر هذه المبادرات جديدة في المنطقة، وفي صلب تشجيع ريادة الأعمال وتوليد فرص العمل. هذا المنتدى الإقليمي يوفر مجالاً تحتاجه المنطقة للتعاون والتعلم والتبادل.

ماذا بعد: التمكين بالمعرفة

حققت بعض البلدان نجاحاً في إنشاء المؤسسات والبنى الأساسية والأطر اللازمة لإنتاج البيانات والمعلومات وتبادلها، سواء أكانت هذه المعارف من إنتاج محلي أو خارجي. وبالتوازي مع هذا النجاح، تواصل الإسكوا الدعوة إلى تكافؤ الفرص في الوصول إلى المعلومات في جميع أنحاء المنطقة. وعلى العالم العربي إتاحة المعرفة بالتساوي وبدون تمييز بين المناطق، ومختلف فئات الدخل، والفئات العمرية، وبين الجنسين، والإثنيات والهويات الثقافية. وتساهم الإسكوا في تحقيق هذا الهدف من خلال وضع السياسات اللازمة.

وبفعل الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي تشهدها المنطقة العربية اليوم، تواجه الإسكوا وشركاؤها في المنطقة تحديات جديدة. وهي تبحث عن فرص لإفساح المجال أمام وصول المعرفة إلى الجميع، ولا سيما المعرفة اللازمة لوضع سياسات إنمائية وتنفيذها وتقييمها.

وستتطلب المرحلة المقبلة من الحكومات ومن الأمم المتحدة المزيد من الشفافية. وجليّ أن الاهتمام العام بالبيانات والمعلومات عن إدارة الحكم وحقوق الإنسان، وعن القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يتزايد في العالم العربي. وسيؤدي تحقيق التكافؤ في الوصول إلى المعارف اللازمة والتكنولوجيات الجديدة إلى وضع سياسات قائمة على المشاركة في السنوات المقبلة.

حقوق كاملة ومساواة بين الجنسين

تمكين المرأة العربية

تعمل الإسكوا في مجالات

- بناء القدرات لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن
- منهاج عمل بيجين
- مراعاة المساواة بين الجنسين
- إحصاءات الجنسين
- العنف ضد المرأة
- مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي و في الحياة السياسية
- المرأة في حالات النزاع
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تمكين المرأة

المساواة بين الجنسين، في المنطقة العربية كما في العالم، هي إحدى مقومات التنمية البشرية وحق من حقوق الإنسان. وقد شكلت قضية المساواة بين الجنسين أولوية من أولويات الأمم المتحدة في المنطقة منذ عقود لأهميتها في تحقيق التنمية. ولا تزال هذه القضية تشكل تحدياً بالنسبة إلى الحكومات والناشطين في مجال حقوق المرأة والعاملين في التنمية، بسبب المكاسب التي تحققها حيناً والخسارات التي تتكبدها حيناً آخر في مختلف أنحاء المنطقة. وقد سلطت الحراكات الشعبية الأخيرة الضوء على عدد من الإنجازات والتحديات في مجال المساواة بين الجنسين في المنطقة، وأتاحت فرصاً جديدة للمضي قدماً في هذا المسار.

وقد حققت المرأة العربية مجموعة من المكاسب حتى اليوم، ولا سيما المساواة في الحصول على التعليم. وإذا ما قيست التنمية البشرية بمدى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن استنتاج أن البلدان العربية حققت تقدماً كبيراً نحو المساواة بين الجنسين، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم. ومع ذلك، فالمرأة العربية لم تحقق بعد ما حققته المرأة في المناطق الأخرى على صعيد المشاركة الاقتصادية والسياسية، بسبب التحديات التي تواجهها، من هيكلية وقانونية واجتماعية وثقافية.

مشاركة المرأة في السياسة...

نتج عن اعتماد الكوتا النسائية في بعض البلدان العربية زيادة كبيرة في تمثيل المرأة على الصعيد السياسي

المرأة في البرلمان

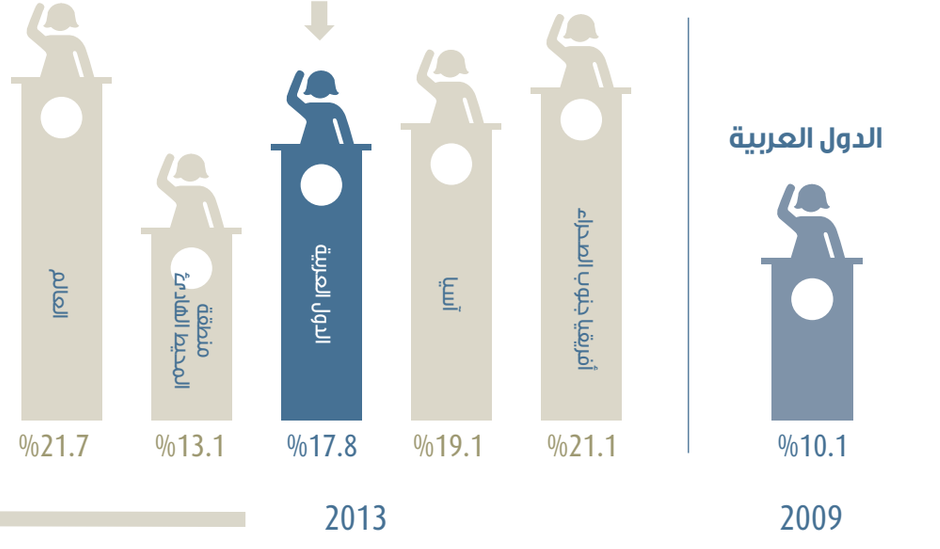

الالتزام بالقضاء على التمييز ضد المرأة

ساهمت الأهداف الإنمائية للألفية في تحفيز الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين مؤشرات الصحة والتعليم للنساء في كافة أنحاء العالم، لكنها لم تتناول العقبات الهيكلية التي تميّز ضد المرأة وتحول دون تمكينها في المجالات القانونية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية. وفي العالم العربي، ارتفعت بعض الأصوات لتبرير هذه العقبات بالخصائص الثقافية والدينية، ما أدى إلى التحفّظ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، وأثّر سلباً على مجالات عدة كقوانين الأحوال الشخصية، وقوانين الجنسية، وحرية التنقل، والوصول إلى الموارد المالية، والمشاركة والتمثيل في الحياة السياسية، والحماية من الأذى الجسدي والعنف ضد المرأة، وغير ذلك.

وقد تعاونت الإسكوا مع الحكومات العربية والمنظمات النسائية – بما فيها تلك المدعومة من الحكومة – للتوصل إلى تفاهم حول تطبيق اتفاقية السيداو، وتصحيح المفاهيم الخاطئة وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في هذا المجال. وهي تواصل العمل على إجراء دراسات تحليلية وتأمين الموارد والدعم الفني المباشر لوضع خطط واستراتيجيات وطنية تشمل الجميع، وتراعي الفوارق بين الجنسين، وتمكّن المرأة والفتاة في جميع القطاعات الإنمائية. ويشمل هذا الجهد أيضاً تحليل أثر التمييز ضد المرأة على مختلف جوانب التنمية. كذلك تنشط الإسكوا في إنتاج وتحليل بيانات مصنفة حسب

البلدان التي اعتمدت الكوتا النسائية

شهادة

نُزهه الصقلي

عضوة في مجلس النواب، المغرب.

وزيرة سابقة للتنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن

بعد عقدين على توقيع اتفاقية سيداو، رفعت المغرب أخيراً جميع التحفظات على الاتفاقية. كما أدرجت المغرب المساواة بين الجنسين في صميم دستورها الجديد.... وقد انطلق نضال المرأة المغربية المشهود من أجل حقوقها وكرامتها من تصميم قوي لتحقيق العدالة للنساء مقروناً بإرادة سياسية على أعلى مستويات الدولة. وكان المسار الدولي الذي أطلقه إعلان بيجين مصدر إلهام وقوة أعطى قضية المرأة المغربية شرعية عالمية لا تقبل الجدل.

الجنس، وفي بناء قدرة المؤسسات في المنطقة على اعتماد نُهج تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين في تحقيق التنمية. وتعمل الإسكوا مع صانعي السياسات، والمؤسسات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني على سد النقص في القوانين من خلال وضع تشريعات تمنع التمييز ضد المرأة وارتكاب العنف ضدها، وتعزز المساواة بين الجنسين. وتوفر الدعم اللازم لتطبيق منهاج عمل بيجين من خلال العمل مع عدد من الشركاء في العالم العربي لتحقيق تقدم في هذا المجال.

وتعمل الإسكوا أيضاً على تعزيز حقوق المرأة في حالات عدم الاستقرار، من الاحتلال الذي تعاني منه فلسطين إلى النزاعات التي طال أمدها في العراق واليمن، وتصاعدت مؤخراً في الجمهورية العربية السورية. ومن أبرز أولوياتها الدفاع عن حقوق المرأة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 1325. فحماية السلامة الجسدية للمرأة والفتاة، سواء في زمن السلم أو الحرب، حق من حقوق الإنسان وضرورة إنمائية في العالم العربي.

ماذا بعد: إشراك المرأة في السياسة والاقتصاد

يجب أن تراعي المنطقة ضرورتين أساسيتين في سعيها إلى تحقيق الأهداف الخاصة بالمرأة:

1. ضرورة أن تضمن العقود الاجتماعية والبنى السياسية الجديدة دوراً للمرأة متساوياً مع دور الرجل في الحياة العامة، من خلال إجراء إصلاحات تشريعية تضمن وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار وتمثيلها؛

2. ضرورة أن تعترف النماذج والخطط والسياسات الاقتصادية الجديدة بقدرة المرأة على المساهمة في النشاط الاقتصادي بالتساوي مع الرجل، وأن تعزز هذه القدرة من خلال ضمان وصولها إلى الموارد الاقتصادية والتصرّف بها.

فالإقرار بدور رئيسي للمرأة العربية في التغيير سيمكنها من إحداث التحوّل اللازم لتحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف البلدان والظروف. وقد بدأت الحكومات والمجتمع المدني بتحقيق مكاسب في مجال المساواة من خلال تعزيز دور المرأة في الحياة العامة وتعيينها في مواقع صنع القرار.

في العالم العربي نقص في التشريعات التي تمنع التمييز والعنف ضد المرأة وتعزز المساواة بين الجنسين

وبالتوازي مع عمل الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية على تأمين الدعم السياسي والفني اللازم للسنوات المقبلة، لا بد من الإقرار بأن الحِراكات الشعبية العربية قد أدت إلى تطورات إيجابية في ما يتعلق بحقوق المرأة. ومن هذه التطورات المقاومة الجريئة للتحرشات والاعتداءات الجنسية، والدعوات المتكررة إلى الطعن في قوانين الأحوال الشخصية التمييزية، وإطلاق مبادرات رائدة لتعزيز مشاركة المرأة في المجال العام.

وقد أججت الحِراكات الشعبية النقاش حول مشاركة المرأة في صنع القرار على المستويين المحلي والوطني. فاعتمدت تونس واليمن نصوصاً صريحة لتعزيز مشاركة المرأة في الحوار الوطني وبناء الدولة. وستنطلق الإسكوا من صكوك الأمم المتحدة وقوانين حقوق الإنسان في عملها مع الجهات الفاعلة الجديدة والمجموعات الشبابية، وجميع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية من أجل تغيير السياسات والمفاهيم السائدة، ودعم الحركة العربية للمساواة بين الجنسين. وعلى المدافعين عن حقوق الإنسان، كالأمم المتحدة وجميع الجهات التي وقّعت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن يؤكدوا أن حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي حقوق غير قابلة للتجزئة، لا يمكن تعزيز بعضها وإهمال بعضها الآخر، وأنها من الأسس التي يقوم عليها نظام حقوق الإنسان. ومن الواضح، في سياق التحولات التي يمر بها العالم العربي، أن تحرير الإنسان العربي لا يكون إلا بتحرير المرأة والفتاة.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

تعمل الإسكوا في مجالات

- أمن المياه والطاقة والغذاء
- أهداف التنمية المستدامة
- الآثار الاقتصادية والبيئية لدعم الطاقة
- تعزيز الحلول المرتبطة بكفاءة الطاقة والطاقة البديلة
- الاقتصاد الأخضر
- إمدادات المياه والصرف الصحي
- التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره
- التكنولوجيا من أجل إدارة الموارد الطبيعية

زيادة القدرة على التكيّف،
والإنصاف، والابتكار

المنطقة العربية من أغنى المناطق باحتياطات النفط والغاز، ومن أفقرها بموارد المياه العذبة. والنمط الذي تعتمده في التنمية الاجتماعية والاقتصادية كان فاعلاً أحياناً ولكنه غير متجانس. ويدرك العالم أكثر فأكثر أن أنماط الاستهلاك البشرية الحالية ليست مستدامة. وتعمل الحكومات العربية على إحلال التوازن بين الحاجة إلى تسريع التقدم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وضرورة تنظيم استهلاك الموارد الطبيعية. ولتحقيق هذا التوازن، عليها اتباع مسارات أكثر إنصافاً واستدامةً ومراعاةً للبيئة في تحقيق التنمية. فقدرتها على إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام ستكون على المحك. وفي إطار بحث البلدان العربية عن إمكانيات جديدة، منها الطاقة النووية، لا بد من تقييم فوائد هذه الإمكانيات ومخاطرها،

شهادة

الدكتور جمال الدين جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة، جامعة الدول العربية

تعرب جامعة الدول العربية عن تقديرها للشراكة الوثيقة مع الإسكوا طوال العقود الماضية، وبخاصة الدعم المستمر الذي تقدمه الإسكوا لتعزيز الحوار العربي والتحضير للمؤتمرات العالمية مثل ريو+20. وقد ساهمت المساعدة التقنية التي تقدمها الإسكوا في مجال المياه وتغيّر المناخ والأرصاد الجوية، في إطلاق مبادرات إقليمية جديدة تساعد الدول العربية للعمل معاً في مواجهة التحديات المشتركة، مثل الموارد المائية المشتركة، وتغيّر المناخ، ورسم خارطة طريق نحو الاقتصاد الأخضر.

حصة المنطقة العربية من موارد المياه المتجددة واحتياطي النفط الخام...

النفط قد يولد الثروة لكن الحياة من دون مياه مستحيلة

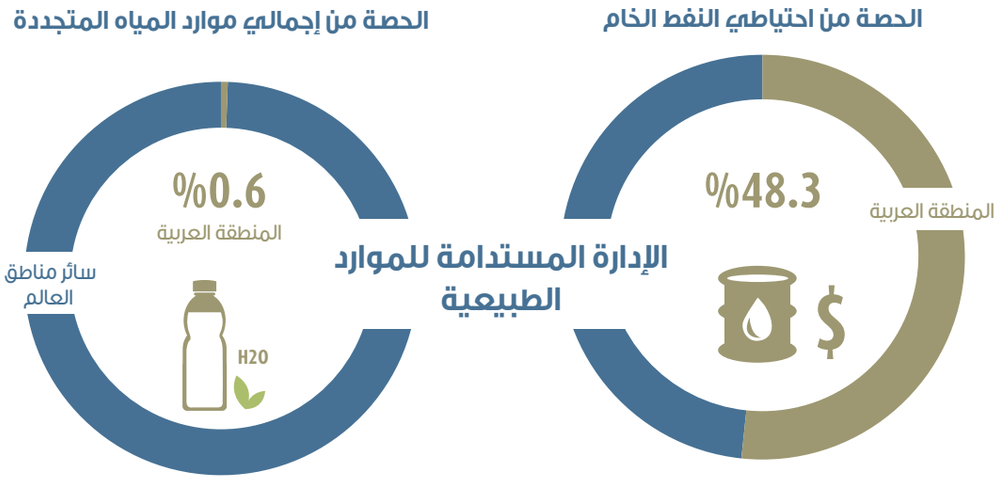

وتقييم البدائل عنها، مع مراعاة السياقات السياسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وتعمل الإسكوا مع الحكومات العربية، وبالتعاون مع جامعة الدول العربية، على تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. فمن خلال العمل على إطلاق المبادرات الإقليمية، وإجراء الدراسات، وإسداء المشورة في مجال السياسات، وتحقيق توافقات بين البلدان العربية، تمكنت المنطقة من إيجاد موقع لها في القمم العالمية للتنمية المستدامة، ومن اعتماد نُهُج إقليمية لزيادة كفاءة الطاقة وتنويع مصادرها لتشمل الطاقة المتجددة، وإنشاء مكاتب خاصة لدعم المشاريع وتقديم المشورة لرواد الأعمال في المجالات الخضراء، وتحسين رصد وإدارة الموارد المائية في البلدان العربية.

الالتزام ببناء القدرات الإقليمية والقدرة على التكيّف

ترى البلدان العربية وعدد كبير من بلدان العالم النامي أنّ المسؤولية التاريخية عن تغيّر المناخ تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو. وقد أعربت عن موقفها هذا في مؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر التنمية المستدامة (ريو+20) في عام 2012، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002، والتي أيّدت مبدأ «المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة» في الحد من الانبعاثات التي تؤثر على المناخ في العالم. ومن هذا المنطلق، تصر البلدان العربية على ضرورة أن تؤدي البلدان المتقدمة النمو دوراً رائداً في التخفيف من آثار تغيّر المناخ، وأن تلتزم بتبادل المعارف والتكنولوجيات للمساهمة في الجهود العالمية من أجل التخفيف من هذه الآثار.

وقد ساهمت الإسكوا، من موقعها كلجنة إقليمية للعالم العربي، في تعزيز الموقف العربي في مفاوضات ريو+20، وتقديم المشورة إلى المتفاوضين بشأن تغيّر المناخ. ولا تزال تُقدم لصانعي السياسات المشورة الفنية والسياسية اللازمة لتعزيز موقف المنطقة في المنتديات العالمية.

وإلى جانب الاهتمام بتعزيز العمل المشترك المتعدد الأطراف في مجال التكيّف مع تغيّر المناخ، تساعد الإسكوا البلدان العربية على تعزيز قدراتها العلمية على تقييم تغيّر المناخ والظواهر المناخية المتطرفة والتكيّف معها، كالفيضانات وحالات الجفاف، من خلال تحليل آثار تغيّر المناخ، وإنشاء قواعد بيانات منسقة، وتقييم قابلية التأثر، حالياً ومستقبلاً، بتغيّر المناخ.

«أيّ مفهوم للاقتصاد الأخضر يُتفق عليه في المستقبل يجب أن يكون أداةً لتحقيق التنمية المستدامة وليس مفهوماً بديلاً عنها. ويجب تقييم الفرص والتحديات التي يطرحها الاقتصاد الأخضر والوسائل اللازمة لتحقيقه، لا سيما التمويل، ونقل التكنولوجيا المناسبة وتوطينها، وبناء قدرات البلدان النامية، وتقديم الدعم الفني لها في هذا المجال.»

تقرير الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)، القاهرة، 16-17 تشرين الأول/أكتوبر 2011، نظمته الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

الالتزام برسم خريطة طريق إلى التنمية المستدامة

ترتبط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بعض البلدان العربية ارتباطاً وثيقاً بتطور قطاع الطاقة فيها. فإنتاج الطاقة من أبرز مقومات اقتصاداتها، ويؤثر على ناتجها المحلي الإجمالي. وتعمل الإسكوا مع البلدان العربية على تحديد ما ينطوي عليه الاعتماد على قطاع الطاقة من إمكانيات وعوائق، وعلى تحليل مدى استدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية. وهي إذ تدرك أن الموارد الهيدروكربونية هي موارد محدودة للطاقة، تشجع على ترشيد أنماط الاستهلاك واستخدام الطاقة المتجددة والنظيفة، بما في ذلك طاقة الشمس والرياح. وتركز في كل ذلك على ضرورة ربط كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة بالقدرة على إيجاد فرص عمل جديدة للشباب في المنطقة، وتمكين المرأة، والحد من الفقر.

غير أن عمليات تعزيز كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة في المنطقة لا تخلو من صعوبات، والحكومات تعمل جاهدة على تحقيق التوازن بين تأمين متطلبات النمو والكفاءة وتوفير الدعم الاجتماعي. فغالباً ما تصطدم هذه الجهود بصعوبة تأمين التمويل للاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، وبعدم الفعالية في إدارة برامج الدعم. لذلك، تدعو الإسكوا إلى دراسة عدد من نماذج تقديم خدمات الطاقة بأسعار معقولة في إطار من العدالة الاجتماعية. وتشجّع الابتكار وإتاحة الفرص لإيجاد فرص عمل خضراء في قطاعات جديدة تجذب المتخرجين الشباب. وفي هذا الإطار، لا تغفل الإسكوا ضرورة دعم هذه الاستراتيجيات بشبكات إقليمية للطاقة: فشبكات الكهرباء، والغاز، والغاز الطبيعي المسيل لا تهدف إلى تلبية الاحتياجات الوطنية وحسب في البلدان العربية ذات الموارد الطبيعية المتنوعة، بل تساهم أيضاً في تمهيد الطريق أمام التكامل الاقتصادي الإقليمي الأوسع نطاقاً.

شهادة

سمو الأمير حسن بن طلال، الأردن

حول مسح الموارد المائية المشتركة في غربي آسيا، الذي أطلقته الإسكوا وشركاؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2013

تظهر الجغرافيا والجيولوجيا والجيوفيزيا نقاط التقاء البيئة الطبيعية والفيزيائية. ولا يمكننا ادعاء الحكم الرشيد إلا عندما ينبثق تفكيرنا من هذه المنطلقات.

ماذا بعد: الإقرار بالترابط بين أمن الطاقة والمياه والغذاء

يقع إثنا عشر بلداً من البلدان العربية دون مستوى ندرة المياه المحدد بمعدل 500 متر مكعب للشخص الواحد في السنة، في حين تقع خمسة بلدان عند عتبة شح المياه المحددة بمعدل 1000 متر مكعب للشخص الواحد في السنة. وتدل هذه المعطيات على أن موارد المياه العذبة في المنطقة العربية على قدر خطير من التدني وتتناقص باستمرار، وأن الأمن المائي مهدَّد فيها.

وما يزيد من حدة هذه المشكلة هو أن معظم الموارد المائية مشتركة بين البلدان، في إطار سياسي معقد. لذلك، تحل الإدارة السليمة للموارد المائية السطحية والجوفية ضمن أهم الأولويات الإقليمية.

وتعمل الإسكوا مع المجلس الوزاري العربي للمياه، والحكومات العربية، والشركاء الدوليين، والخبراء الإقليميين على تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وقد ساهمت في إنشاء قواعد معرفية على مستوى المنطقة لدعم جهود التعاون بأحدث التحليلات والخرائط والتقييمات. وتركز في هذا المجال على الترابط بين أمن المياه والطاقة والغذاء، باعتباره الإطار الذي ينبغي أن تعتمده المنطقة في التخطيط والتنظيم. كما تركز الإسكوا على العلاقة بين ندرة المياه والأمن الغذائي وتغيّر المناخ، وتأثير هذه العوامل على كفاءة الطاقة، والعمل في القطاع الزراعي، وحقوق الإنسان، والقضاء على الفقر. وتسعى إلى تقليل الآثار السلبية لندرة المياه، والتشجيع على اعتماد نهج مستدام في التنمية الزراعية.

ويشكل هذا النهج المتكامل ركيزة لخطة التنمية لما بعد عام 2015 ولعملية وضع أهداف التنمية المستدامة. وتعمل الإسكوا عن كثب مع الحكومات العربية وجامعة الدول العربية والمجتمع المدني لدعم العملية الجارية على مستوى الحكومات بشأن أهداف التنمية المستدامة واتخاذ موقف إقليمي متسق ومتماسك في ما يتعلق بالخطة الجديدة للتنمية.

تعزيز الحكم الديمقراطي والمشاركة المدنية

التنمية الشاملة في الأزمات

تعمل الإسكوا في مجالات

- الانقسامات السياسية والطائفية
- تحديث القطاع العام واعتماد اللامركزية فيه
- الحكم الرشيد
- التنمية القائمة على المشاركة وإشراك منظمات المجتمع المدني
- التنمية بعد الأزمات
- المرحلة الانتقالية والتحولات السياسية
- التنمية في أقل البلدان نمواً

عدم الاستقرار أزمة لطالما شغلت المنطقة العربية. فقد شهدت المنطقة حروباً مدمرة واضطرابات على مدى عقود من الزمن ولا سيما في الجزائر، والسودان، والعراق، ولبنان، واليمن. واندلعت أعمال العنف مؤخراً في البلدان التي تمر بتحولات سياسية ومؤسسية، وتدخل اليوم الأزمة في الجمهورية العربية السورية عامها الرابع. ولا يزال العالم العربي بجميع بلدانه يعاني من آثار احتلال فلسطين، الاحتلال الوحيد الذي لا يزال قائماً في التاريخ المعاصر، وتأوي المنطقة أكبر عدد من اللاجئين والمشردين داخلياً في العالم. وغالباً ما تؤدي الصدمات السياسية إلى تراجع المسار الإنمائي، وإلى حقبات من التفكك الاجتماعي والتدهور الاقتصادي، فتهمل البلدان بعض الأولويات الإنمائية ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق المرأة، والبيئة، والفئات الاجتماعية المحرومة

لتركّز الجهود على تعزيز الوحدة الوطنية في ظل عدم الاستقرار السياسي. وفي الوقت نفسه تبرز إنجازات هامة، كالتفاوض والتوافق بين الجهات السياسية الفاعلة والفئات الاجتماعية بشأن الإجراءات الدستورية، والجهود الرامية إلى تنشيط دور المجتمع المدني وتكريس التعددية السياسية، وتعزيز الحوار الوطني.

وتعمل الإسكوا منذ عام 2008 على وضع برامج لدفع التنمية في ظروف الأزمات. فتتعاون مع الحكومات، ومؤسسات البحوث، والشركاء من البلدان المعنية على نقل المعارف والمنهجيات الإقليمية والدولية في مجال التنمية المستدامة في ظروف عدم الاستقرار، مع التركيز على تعزيز دور الدولة. واليوم تركز الإسكوا، أكثر من أي وقتٍ مضى، على تمكين المواطنين وإنشاء آليات لإشراك الجميع في الحكم.

الالتزام ببناء مؤسسات مرنة تلبي احتياجات الجميع

لوضع سياسات تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي، لا بد أولاً من البحث في الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الأزمات السياسية. ويشمل هذا البحث، في المنطقة العربية، تحديد عدد من العوامل كالفوارق الاقتصادية وأوجه الإقصاء الاجتماعي وبروز هويات طائفية وفئوية، ورصد اتجاهاتها ومعالجة آثارها، إلى جانب النظر في أثر النزاع وعدم الاستقرار على المرأة والفتاة. وقد تناولت الإسكوا بالتحليل اتجاهات هذه الظواهر ونتائجها، وعملت مع حكومات السودان والعراق ولبنان واليمن على وضع أطر وطنية كالحوار للتخفيف من آثار الأزمات. والإسكوا تركز جهودها اليوم على الاستعداد لمعالجة قضايا التنمية في الجمهورية العربية السورية بعد الأزمة، إدراكاً منها لجسامة التحديات والكوارث الإنسانية التي قد تطال آثارها المنطقة بكاملها في السنوات المقبلة.

ومن أهم التزامات الإسكوا في هذا الإطار بناء مؤسسات فعالة وشفافة، تمثل الجميع، وخاضعة للمساءلة. فالأولوية الأساسية هي تعزيز الدولة باعتبارها مجموعة من المؤسسات التي تمثل جميع المواطنين والسكان والفئات الاجتماعية (من أقليات ونساء وشباب وذوي احتياجات خاصة) وتخدم مصالحهم. وهذا النهج الذي

شهادة

رشا جرهوم
مستشارة الشؤون الاجتماعية، اليمن

نحن كناشطين نعتبر دليل الإسكوا لبناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي مفيداً جداً، خاصةً في سياق التحولات في العالم العربي. فهو يتضمن حالات حقيقية ودروساً مستفادة من تجارب عالمية، سواء أكانت ناجحة أم غير ناجحة... وأدوات عملية ذات أهمية كبيرة اليوم، للشباب والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

يركز على العلاقة بين العدالة والمساواة والسلام في المجتمع ينطلق من أن الأزمات غالباً ما تكون نتيجة لخلل أو تزمّت، ويمكن التخفيف من حدّتها أو حتى تجنُّبها بالإصلاح الهيكلي للمؤسسات، ولا سيما الأجهزة الأمنية، ووزارات الخدمات العامة، ووسائل الإعلام الوطنية، والبرلمانات والمجالس المحلية، وغيرها. فمؤسسات الدولة بمعناها الأوسع هي التي تنظم العلاقات بين الأفراد والجماعات، وبينهم وبين الدولة. والإسكوا تدعم إصلاح مؤسسات القطاع العام وتحديثها لضمان قيام هذه العلاقات على أسس سليمة ومنصفة.

أي مسعى لتحقيق التنمية المستدامة يقترن باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والشفافية والمساءلة، والمساواة أمام القضاء، ومشاركة المواطنين الفاعلة، والمؤسسات الشاملة، وكلها عوامل مولّدة للسلام والاستقرار

ويجب أن ينطلق العمل على تطوير المؤسسات من مفهوم الحكم الديمقراطي. فالأطر الإنمائية العالمية الحديثة – من إعلان الألفية في عام 2000 ووثيقة «المستقبل الذي نصبو إليه» الصادرة عن مؤتمر ريو+20 بشأن التنمية المستدامة في عام 2012 إلى مختلف الوثائق التي تشكل مرجعاً في صياغة خطة التنمية لما بعد عام 2015– تؤكد وجود علاقة وثيقة بين الحكم والتنمية، فللمفهومين دور أساسي في القضاء على الفقر ودرء النزاعات. وتحقيق السلام والاستقرار اليوم يتوقّف على مجموعة من الشروط، كاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والشفافية والمساءلة، والمساواة في التماس العدالة، ومشاركة المواطنين الفاعلة، والمؤسسات الشاملة، وهذه الشروط هي جزء أساسي من أي جهد يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وترى الإسكوا في هذا الإطار أن المنطقة بحاجة إلى تعزيز ثقافة المشاركة في مؤسسات الحكم الديمقراطي. وهي تعمل مع مؤسسات حكومية وغير حكومية في المنطقة لوضع منهجيات لتقييم أساليب الحكم فيها وتحسينها. وتشمل هذه المنهجيات وضع مؤشرات حول الحكم الرشيد يمكن أن تعتمدها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وتلك التي هي في صدد إجراء إصلاحات. وتجمع هذه العملية بين المجتمع الدولي والحكومات والمجتمع المدني، حتى تأتي نتيجة لالتزام وطني، فتصبح جزءاً أساسياً من مسار البلدان نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي...

قرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة

- مجلس الأمن: 36 قرارًا مخروقًا أو غير مطّبق
- اتفاقية جنيف الرابعة: 50 بندًا مخروقًا

18 قرارًا لمجلس الأمن تطلب امتثال إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة

القدس الشرقية

23,378,000 متر مربع
من الأراضي الفلسطينية صودرت

15 قرارًا لمجلس الأمن + 24 بندًا من اتفاقية جنيف الرابعة: عدم تغيير وضع القدس الشرقية

- عام 1980، إسرائيل تضم، رسمياً، القدس الشرقية
- 15,000 فلسطيني جرى ترحيلهم من القدس
- 2,800 منزل ومنشأة فلسطينية هُدمت بالكامل
- 200,000 مستوطن إسرائيلي في القدس الشرقية
- سياسات وقوانين تمييزية وتعجيزية للفلسطينيين في التخطيط العمراني والبناء

لجوء وتهجير وترحيل

5.3 مليون
لاجئ فلسطيني مسجل

13 قرارًا لمجلس الأمن + 18 بندًا من اتفاقية جنيف الرابعة: عدم ترحيل المدنيين من أرضهم أو تدمير ممتلكاتهم

- 270,000 فلسطيني طردوا من الأرض المحتلة منذ عام 1967
- 25,500 منزل ومنشأة فلسطينية هدمت منذ عام 1967
- أكثر من نصف الشعب الفلسطيني لاجئ في الأرض الفلسطينية المحتلة

الأسرى

760,000 فلسطيني
اعتقلتهم السلطات الإسرائيلية

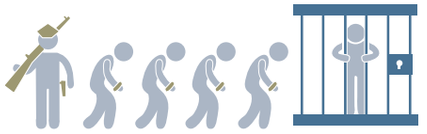

قرار لمجلس الأمن +21 بندًا من اتفاقية جنيف الرابعة: احترام حقوق الأسرى الفلسطينيين، لا سيما الأطفال منهم

- 760,000 فلسطيني، منهم 15,000 طفل، اعتقلتهم السلطات الإسرائيلية بين عامي 1967 و 2010
- 700 طفل فلسطيني يحاكمون أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية كل عام
- 125 أسيراً فلسطينياً توفوا نتيجة للتعذيب أو الإهمال الطبي
- معتقلون فلسطينيون يتعرضون لسوء المعاملة وللتعذيب
- الأدلة تمنع عن الأسرى الفلسطينيين ومحامي الدفاع

العقاب الجماعي واستخدام القوة

1.7 مليون
فلسطيني في قطاع غزة يعيشون تحت الحصار منذ عام 2007

10 قرارات لمجلس الأمن + 31 بندًا من اتفاقية جنيف الرابعة: حماية المدنيين الفلسطينيين وعدم معاقبتهم على أعمال لم يرتكبوها

- 1,351 طفلاً فلسطينياً على الأقل قتلوا على أيدي جنود أو مستوطنين اسرائيليين بين عامي 2000 و2011
- 68 في المائة من الضفة الغربية يحظر دخولها على الشعب الفلسطيني
- 67 كيلو متراً من طرقات الضفة الغربية يحصر استخدامها بالإسرائيليين

المستوطنون والمستوطنات الإسرائيلية

40% من أراضي الضفة الغربية خصصت للمستوطنات

3 قرارات لمجلس الأمن + 11 بندًا من اتفاقية جنيف الرابعة: عدم القيام بأي نشاط استيطاني إسرائيلي في الأرض المحتلة

- 536,932 مستوطناً إسرائيلياً في 150 مستوطنة
- الحكومة الإسرائيلية تقدم منحاً للأفراد في المستوطنات بما يفوق 57% من تلك الممنوحة للسلطات المحلية في إسرائيل
- 3,423 هجوماً شنها المستوطنون الإسرائيليون على الفلسطينيين حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2013
- أكثر من 90 في المائة من الشكاوى الموثقة عن عنف المستوطنين لم تؤد إلى توجيه اتهام لأي مستوطن

الأرض والموارد الطبيعية

11% فقط من مياه الضفة الغربية للشعب الفلسطيني

9 قرارات لمجلس الأمن + 9 بنود من اتفاقية جنيف الرابعة: عدم مصادرة واستنفاد أو تعريض الموارد الطبيعية للخطر، بما في ذلك الأراضي

- الجدار الفاصل يعزل 170,000 متر مربع من الأراضي الخصبة (10 في المائة من الضفة الغربية) و 58 مصدراً مائياً
- 10 محاجر اسرائيلية و160 منشأة صناعية غير شرعية على الأرض المحتلة
- "المناطق المحظورة" في قطاع غزة، إهدار 35 في المائة من الأراضي الزراعية؛ والسماح بالوصول إلى 3 أميال من أصل 200 ميل بحري لصيد السمك

الالتزام ببناء ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان

لا يتحقق الحكم الديمقراطي ولا حقوق الإنسان ولا التنمية المستدامة في غياب مؤسسات الدولة والسياسات الرسمية. فتوطيد السلام والمساواة والعدالة في المجتمع تتطلّب بناء ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان وتمكين المواطنين وتعزيز دورهم. وهنا لا بد من تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية، أي منظمات المجتمع المدني والجمعيات المحلية والوطنية والإقليمية، في وضع السياسات وفي بناء الدولة وتحقيق التنمية. وتعتمد الإسكوا في هذا الإطار نهج المشاركة في التنمية بالتوافق مع جامعة الدول العربية، وقد تناولت هذا النهج في مجموعة من المواد الفنية تستخدمها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والحكومات، والآليات الحكومية الدولية. ويهدف هذا النهج إلى ضمان مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب، في وضع الخطط وتنفيذها، وخضوعه للمساءلة مع الدولة، عن النتائج التي يحققها. وقد طبقت الإسكوا هذا النهج في عدد من المشاريع، كإنشاء صناديق مجتمعية محلية، وتشجيع الحوار الوطني في بلدان تمر بمرحلة انتقالية، وفي إطار منتديات عالمية كمفاوضات ريو+20، وأخيراً في مناقشات خطة التنمية لما بعد عام 2015.

«في هذه اللحظة من التاريخ، دعونا نعمل معاً لبناء مجتمعات مزدهرة ومنفتحة في جميع أنحاء العالم العربي، مبنية على الإنصاف والعدالة والفرص للجميع. دعونا نعمل معاً لجعل هذه المجتمعات أفضل للجميع بغضّ النظر عن الدين، والجنس، والعرق، والفقر والغنى. هذه هي أولوية الأمم المتحدة».

بان كي مون

الأمين العام للأمم المتحدة

الكلمة الافتتاحية في اجتماع الإسكوا الرفيع المستوى حول الإصلاح والانتقال إلى الديمقراطية، بيروت، 15 كانون الثاني/يناير 2012

ماذا بعد: الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة

التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة مؤخراً، ليست سوى دليل إضافي على ضرورة تعزيز ثقافة المواطنة وبناء مؤسسات رسمية قوية وشاملة. وقد حفّزت هذه التحولات النقاشات الإقليمية حول أساليب الحكم الديمقراطي، وأدت إلى اختبار إمكانيات العمل المدني وتحديد معوقاته. وأمامنا اليوم فرصة للإحاطة بمفاهيم «الديمقراطية الدستورية»، و«سيادة القانون»، و«حياد أجهزة الدولة»، و«استقلالية القضاء»، والتوقّف ملياً عندها. وتنوي الإسكوا المضي في التركيز على هذا الزخم وربطه بالنموذج الإنمائي العالمي الجديد، بحيث تتضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأي نموذج إنمائي جديد أربع ركائز هي: الاقتصاد، والمجتمع، والبيئة، والسياسة.

ويعني ذلك في الواقع الحرص الدائم على أن يكون الهدف من أي عمل معياري، أو سياسة، أو خدمة فنية تقدمها الإسكوا، الإنسان العربي، امرأةً ورجلاً، طفلةً وطفلاً، بصفته صاحب حق في السلام والأمن، وفي التنمية المستدامة. فهذا هو المقياس الوحيد في وضع البرامج والسياسات وتقييم قدرتها وفعاليتها.

تعزيز مشاركة الشباب في التنمية

بناء المستقبل

تعمل الإسكوا في مجالات

- تمكين الشباب
- الديناميات السكانية
- القيم المدنية والمهارات الحياتية للشباب
- الشباب ومجتمع المعرفة
- مشاركة الشباب في السياسات المؤسسية

الشباب في العالم العربي قوة لا يستهان بها. فواحد من كل خمسة أشخاص في المنطقة يتراوح عمره بين 15 و24 سنة. وهم يطالبون بالمزيد من فرص العمل ذات النوعية الأفضل وبتحسين الهياكل التعليمية، ويتحدّون التقاليد الاجتماعية والثقافية السائدة، ولهم الدور الأساسي في ربط مجتمعاتهم باقتصادات المعرفة في عصر العولمة. وفي الحِراكات الشعبية الأخيرة كان لهم دور أساسي في الحياة السياسية على صعيدي الوطن والمنطقة، فأثبتوا أن الشباب العربي، ذكوراً وإناثاً، يشاركون بفعالية في تشكيل مجتمعاتهم. فمن خلال قيادة التظاهرات الداعية إلى الحرية والعدالة الاجتماعية، والمشاركة في تقييم أشكال التحول المقترحة، عبّر الشباب العربي عن رغبة واضحة ونية صريحة في وضع خطة التنمية في المنطقة. وقد فرضوا نفسهم كشركاء في وضع تصور جديد لمجتمعاتهم وإعادة تشكيلها، وسيكون لهذه المشاركة آثار على العقود الاجتماعية والبنى السياسية، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعلى تحديد مفهومي الثقافة المدنية والمشاركة.

وتدعو الإسكوا الحكومات العربية إلى وضع الاستراتيجيات والآليات المناسبة لتمكين الشبان والشابات، لصنع التغيير. فلا يمكن التعامل مع الشباب على أنهم من الشواغل الأمنية أو الأعباء الاقتصادية على الخدمات العامة، أو كقطاع منفصل يُضاف إلى خطط التنمية الوطنية. وتعمل الإسكوا على تأمين الأطر الوطنية والإقليمية والعالمية التي توفر البيئة والآليات اللازمة لإشراك الشباب بشكل كامل وشامل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية.

الالتزام بتعزيز سياسات الشباب المتكاملة والقائمة على المشاركة

يدرك صانعو السياسات في المنطقة الحاجة إلى وضع سياسات وخطط عمل وطنية للشباب، تعزز تنمية رأس المال البشري من الشباب وتتيح لهم فرصة تحقيق فوائد قصوى في مجالات التعليم والصحة والعمل، والمشاركة في الحياة السياسية والعامة. وقد أصبحت السياسات الخاصة بالشباب في صلب اهتمامات عدد لا يستهان به من البلدان العربية اليوم.

وتركز مساعدة الإسكوا للدول الأعضاء في مجالات البحث والمشورة على وضع استراتيجيات للشباب تتصف بالشمول وتقوم على المشاركة. وتعزز الإسكوا هذا النهج بالبحث والبيانات اللازمة، ومن خلال بناء القدرات الفردية والمؤسسية، وتيسير الحوار والمشاركة. ويركز عملها في هذا الإطار على محورين:

شهادة

سيدريك شقير
مدير إقليمي، التحالف العالمي للشباب، مكتب الشرق الأوسط

عملت الإسكوا، بالشراكة مع التحالف العالمي للشباب – مكتب الشرق الأوسط، على تأمين قناة تواصل مباشر بين الشباب وكبار المسؤولين الحكوميين المعنيين بوضع سياسات وطنية للشباب.

1. ضرورة وضع استراتيجيات للشباب بالتشاور معهم: تؤمن الإسكوا الأطر والآليات اللازمة لإطلاق الحوار بين المجتمع المدني الذي يقوده الشباب وصانعي السياسات.

نسبة عالية من الشباب بين العاطلين عن العمل

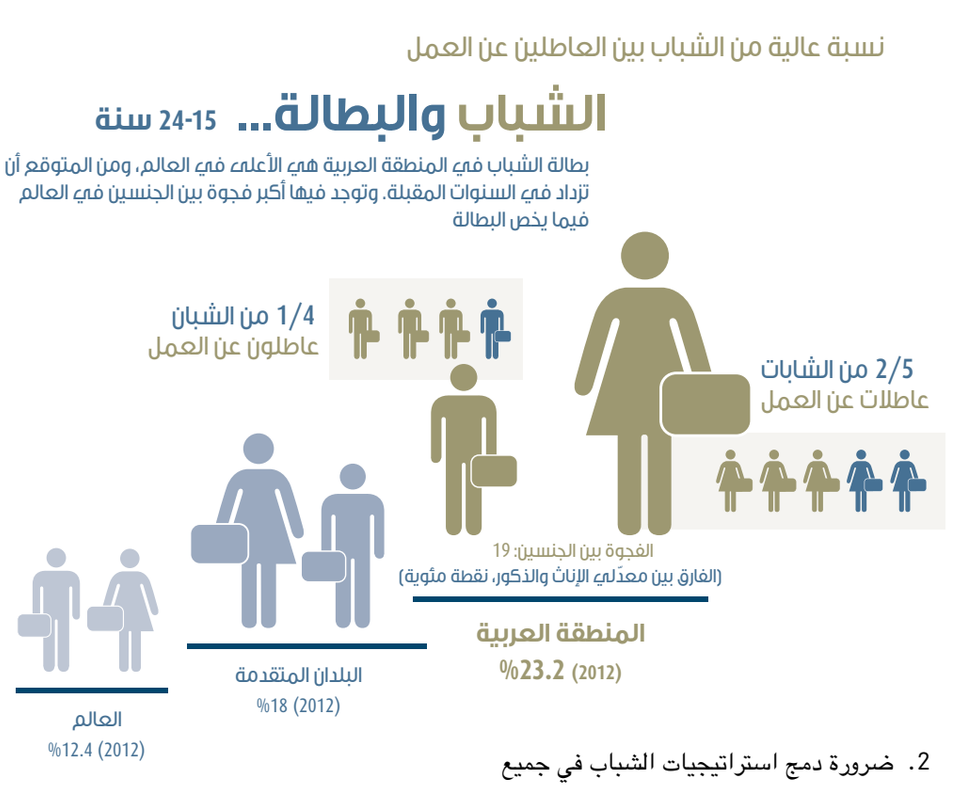

ما يقارب نصف البلدان العربية اليوم قام بوضع سياسات الشباب أو في مرحلة صياغتها

2. ضرورة دمج استراتيجيات الشباب في جميع القطاعات: تحدد الإسكوا الفجوات وتوضح الروابط بين مختلف النهج القطاعية لإنجاح النهج المتكامل في وضع سياسات للشباب.

والإسكوا على اقتناع بأن السياسات القطاعية تؤدي إلى حلول مؤقتة لاحتواء المشاكل الناشئة تفتقر إلى مقوّمات الاستدامة والنجاح على المديين المتوسط والطويل. وقد كثر الاعتماد على هذه السياسات في المنطقة، من برامج العمل الهادفة إلى زيادة توظيف الشباب في القطاع العام إلى الإصلاحات التعليمية الهادفة إلى زيادة مشاركتهم في التعليم الجامعي. وهي سياسات تثقل كاهل القطاع العام، ولا تراعي العلاقة بين نوعية التعليم، وتنمية المهارات، ومتطلبات السوق. أما اعتماد نهج متكامل فمن شأنه تناول قضايا العمل والتعليم في إطار يراعي دور البنى الاقتصادية وأثرها، والقيم الاجتماعية والثقافية، واتجاهات الهجرة، والفوارق بين الجنسين، وغير ذلك.

كذلك لا بد من دراسة مهارات الشباب، ذكوراً وإناثاً، وقدرتهم على الاستجابة إلى احتياجات السوق في إطار واحد مع قضايا إدارة الحكم وإعلاء الصوت والمشاركة في الحياة العامة. والنهج المتكامل في السياسات الوطنية للشباب

يركّز على العلاقة بين العمل والتعليم، ومعدلات التطوع في العالم العربي، واتجاهات الهجرة داخل المنطقة، والحماية الاجتماعية داخل حدود البلد الواحد وعبر الحدود. وهو يتناول أيضاً أوجه القصور في سياسات الاقتصاد الكلي، والممارسات التمييزية، والعوائق في وجه الحراك بين الفئات الاجتماعية.

ومن أبرز العوامل التي تأخذها الإسكوا في الاعتبار في سياسات الشباب بشكل عام، وعمل الشباب بشكل خاص، البعد المتعلق بالجنسين. فالشابات بشكل خاص في المنطقة يواجهن عوائق هيكلية واجتماعية تقيِّد مشاركتهن في الحياة الاقتصادية والسياسية. وتشكل بطالة الشابات الجزء الأكبر من بطالة الشباب في العالم العربي، وينسب إليها ارتفاع معدل بطالة الشباب في المنطقة بالمقارنة مع المناطق الأخرى. فالشابات يشكلن الجزء الأكبر من الشباب العاطلين عن العمل البالغة نسبتهم 23 في المائة تقريباً: فمن كل خمس شابات يبحثن عن عمل تبقى إثنتان عاطلتين عن العمل، بينما يبلغ هذا المعدل بالنسبة إلى الشبان واحداً من أربعة. والملفت في هذه الأرقام هو أن عدد الإناث من حملة الشهادات الجامعية يفوق عدد الذكور في بعض البلدان العربية. ولا شك أن قضية مشاركة المرأة في سوق العمل يجب أن تعالج في إطار تمكين المرأة بشكل عام، لكن يجب تناولها أيضاً ضمن السياسات الوطنية الهادفة إلى تخفيض بطالة الشباب. ويستدعي هذا التدخل النظر في القوانين والممارسات المجحفة بحق المرأة. وتشجع الإسكوا في هذا الإطار السياسات الوطنية للشباب التي تأخذ في الاعتبار احتياجات الإناث واحتياجات الذكور.

الالتزام بدمج استراتيجيات الشباب في خطط التنمية الوطنية

يؤدي دمج السياسات الوطنية للشباب في التخطيط الإنمائي الوطني إلى اعتبار تمكين الشباب جزءاً من الحلول التي تستهدف قطاعات مختلفة، بالاستناد إلى قدرة الشباب على استيعاب المعارف والتكنولوجيات الجديدة واستخدامها. والإسكوا على اقتناع بضرورة إعطاء دور قيادي للشباب في المنطقة، والاستفادة من قدراتهم على الابتكار والإبداع في إنشاء وظائف خضراء، وتشجيع اعتماد الطاقة المتجددة، وبناء اقتصاد المعرفة، وتعزيز التكامل الإقليمي. وقد أشركت الإسكوا مجموعات من الشباب في مشاورات على الصعيدين الوطني والإقليمي للتوافق على أهداف محددة في مجالات متنوعة كالتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من أثره، والتشريعات السيبرانية، وخطة التنمية لما بعد عام 2015.

كذلك عملت الإسكوا على تكييف برنامج العمل العالمي للشباب مع احتياجات المنطقة لتقدم للبلدان العربية الدعم اللازم في وضع استراتيجيات وسياسات وطنية للشباب تقوم على المشاركة. ويشكل هذا البرنامج الإطار العالمي الوحيد الشامل الذي يتناول مجمل شواغل الشباب، كالصحة، والتعليم، والجوع، والفقر، وقضاء الأحداث، وإعلاء الصوت، والمشاركة، وغيرها. وقد أعدت، بعد التداول مع صانعي السياسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مجموعة أدوات تهدف إلى إصلاح سياسات الشباب، وطبقتها في الأردن، وتونس، والعراق، وفلسطين واليمن.

وتعمل الإسكوا أيضاً مع منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب، وجامعة الدول العربية،

وكيانات الأمم المتحدة الأخرى على تقديم دعم خاص لعدد من البلدان في مجال تقييم سياسات الشباب، وتحليل المسوح الوطنية التي تتناولهم، ووضع مؤشرات لقياس أثر مختلف السياسات.

ماذا بعد: التغيير المؤسسي لتعزيز مشاركة الشباب

برز دور الشباب العربي كجهة فاعلة أساسية في التحولات الجارية في المنطقة على الرغم من التهميش الذي يتعرضون له في الإطار المؤسسي. فسِنُّ الاقتراع متقدّمة في معظم البلدان العربية، وتركيبة الكثير من هياكل البرلمانات والأحزاب السياسية لا تسمح لهم بتبوء المناصب فيها. وستركز الإسكوا في هذا الإطار على أهمية وضع آليات وبنى واضحة لإشراك الشباب في صنع القرار. وفي إطار المفاوضات العالمية على خطة التنمية لما بعد عام 2015 ووضع مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة، ستحرص على تضمين الرؤية العربية في تلك المفاوضات نقاطاً واضحة حول مشاركة الشباب في وضع خطة التنمية الجديدة وتنفيذها ورصدها. وستسعى الإسكوا إلى الدفع نحو اعتماد نهج متكامل في ما يتعلق بقضايا الشباب في المفاوضات الإقليمية بشأن الأهداف الجديدة في موازاة النهج الذي تنادي به على المستويات الوطنية.

الاسكوا

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق البريد: 8575-11، بيروت، لبنان
هاتف: 981301 1 961+
فاكس: 981510 1 961+
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2014

Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/OES/2014/BOOKLET.1
United Nations Publication

14-00039 - December 2013 - 1000